

المأخذ العقدي ودوره في بيان حقائق الأقوال

عمر بن سالم الحربي *

قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

The doctrinal sockets and their role in explaining the facts of statements

Omar Salem Al Harbi *

Department of Contemporary Doctrine and Doctrines, College of Sharia and Islamic Studies, Qassim University, Kingdom of Saudi Arabia

*Corresponding author

abnomar-99@hotmail.com

*المؤلف المراسل

تاريخ النشر: 2024-03-26

تاريخ القبول: 2024-01-21

تاريخ الاستلام: 2023-12-02

المخلص

انتظم البحث في بيان المأخذ العقدي ودوره في بيان حقائق الأقوال، وأثر استقامة المأخذ عند أهل السنة على استقامة الأقوال العقدية التي قرروها، وبيان سبب استقامة مأخذ أهل السنة، وأنه بسبب اتباعهم للنصوص، وعلمهم بها، وتقديمهم لها، وأن مأخذهم دقيقة وموافقة للمنقول والمعقول. ثم تكلمت عن بيان منزلة المأخذ عند أهل العلم، وذكرت في البحث مسألتين من المسائل الكبيرة، التي وقع فيها اختلاف في المأخذ وهما: مسألة التفاضل في القرآن ومسألة اللفظ في القرآن، حيث وقع فيها اختلاف في المأخذ. وبينت أن الخلاف بين أهل السنة ومخالفهم في هذه المسائل خلاف حقيقي، بخلاف الخلاف بين أهل السنة وبعضهم البعض، فإن الخلاف بينهم غالبه بسبب عدم فهم مأخذ المسألة عند السلف، وإلا فقولهم في أصول المسائل المنقولة عن السلف واحد لا خلاف فيه، كقولهم بأن القرآن غير مخلوق، ثم تكلمت عن آثار انحراف المأخذ وقد ذكرت نتيجتين لاختلاف المأخذ: الأولى: الغلط في الأدلة السمعية والعقلية، والثانية هي التجني على المخالف وامتحانه.

الكلمات المفتاحية: المأخذ العقدي، مسألة التفاضل في القرآن، مسألة اللفظ في القرآن، آثار انحراف المأخذ.

Abstract

The research was organized to explain the doctrinal take and its role in explaining the facts of the sayings, the effect of the straightness of the Sunni takers on the correctness of the doctrinal statements that they have decided, and the reason for the straightness of the Sunni takers, and that it is due to their following the texts, their knowledge of them, and their submission to them, and that their takings are accurate and in agreement with what is transmitted and reasonable. Then I spoke about explaining the status of the source among the scholars, and I mentioned in the research two of the major issues in which there was a difference in the source. They are: the issue of differentiation in the Qur'an and the issue of pronunciation in the Qur'an, where a difference in the source occurred.

It showed that the disagreement between the Sunnis and their opponents regarding these issues is a real disagreement, unlike the disagreement between the Sunnis and each other, as the disagreement between them is mostly due to a lack of

understanding of the approach to the issue according to the Salaf. Created, then I talked about the effects of the deviation of the sources, and I mentioned two consequences of the difference of the sources: the first: error in the auditory and mental evidence, and the second is the victimization of the violator and testing him.

Keywords: the doctrinal socket, the issue of differentiation in the Qur'an, the issue of pronunciation in the Qur'an, the effects of the deviation of the sockets.

المأخذ العقدي ودوره في بيان حقائق الأقوال

الحمد لله رب العالمين، يهدي من يشاء، ويضل من يشاء، وهو العزيز الحكيم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إله الأولين والآخرين، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، ومن تمسك بسنته وهدية وسلم تسليماً، أما بعد، فإن بيان العلة والمناط من لوازم البيان، «الشارع مع كون قوله حجة بنفسه، يرشد الأمة إلى علل الأحكام، ومداركها، وجكّمها»⁽¹⁾ ولهذا كان

النبى صلى الله عليه وسلم أول من بين العلل الشرعية والمأخذ⁽²⁾

وأهل السنة لما تمسكوا بالوحي صحت مأخذهم، وسلموا من التناقض والاضطراب، بخلاف من استندوا إلى عقولهم في بيان المأخذ، فضلوا وأضلوا، مما جعل الإمام أحمد-رحمه الله-يصفهم بقوله: «فهم مختلفون

في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب»⁽³⁾

قال ابن رجب-مثنياً على علم السلف- «ويوجد في كلامهم من المعاني البديعة، والمأخذ الدقيقة ما لا يهتدي إليه من بعدهم ولا يسلم به»⁽⁴⁾

وقال «ففي كلام السلف والأئمة كمالك والشافعي وأحمد وإسحاق التنبيه على مأخذ الفقه ومدارك الأحكام بكلام وجيز مختصر يفهم به المقصود من غير إطالة ولا إسهاب، وفي كلامهم من رد الأقوال المخالفة للسنة بألف إشارة وأحسن عبارة، بحيث يغني ذلك من فهمه عن إطالة المتكلمين في ذلك بعدهم، بل ربما لم يتضمن تطويل كلام من بعدهم من الصواب في ذلك ما تضمنه كلام السلف والأئمة مع اختصاره وإيجازه، فما سكت من سكت من كثرة الخصام والجدال من سلف الأمة جهلاً ولا عجزاً، ولكن سكتوا عن علم وخشية لله، وما تكلم من تكلم وتوسع من توسع بعدهم لاختصاصه بعلم دونهم، ولكن حباً للكلام وقلة ورع، كما قال الحسن وسمع قوماً يتجادلون هؤلاء قوم ملوا العبادة، وخف عليهم القول، وقل ورعهم فتكلموا»⁽⁵⁾

ومن أهم ركائز الفهم الصحيح للقول العقدي معرفة مأخذه، ومن لم يفهم مأخذ القول وقع في الخطأ، كما حصل لكثير ممن لم يكن خبيراً بمأخذ أهل السنة، فصار ينصر ما ظهر من قول أهل السنة، لكن بغير مأخذهم في الحقيقة، بل بمأخذ آخر تلقاها من أهل البدع⁽⁶⁾ فالقول الذي ينصره إلى قول آخر لم يقصده أهل السنة.

وهذا ما جعل جمهور العلماء يقدمون قول الصحابة عند الترجيح، لعلمهم بقوة مأخذهم للمسائل، وصحة فهمهم، وعلو منزلتهم.

ف«السلف والخلف من التابعين ومن بعدهم، يهابون مخالفة الصحابة، ويتكثرون بموافقتهم، وأكثر ما تجد هذا المعنى في علوم الخلاف الدائر بين الأئمة المعبرين؛ فتجدهم إذا عينوا مذاهبهم قووها بذكر من ذهب إليها من الصحابة، وما ذاك إلا لما اعتقدوا في أنفسهم وفي مخالفيهم من تعظيمهم، وقوة مأخذهم دون غيرهم، وكبر شأنهم في الشريعة، وأنهم مما يجب متابعتهم وتقليدهم فضلاً عن النظر معهم فيما نظروا

(1) الفوائد (126/4).

(2) انظر: بدائع الفوائد (1533/4)

(3) الرد على الجهمية والزنادقة (ص:56).

(4) فضل علم السلف على علم الخلف (24/3).

(5) المرجع السابق (ص4).

(6) ينظر: مجموع الفتاوى (435/7).

فيه»(7)

وهذا جانب مهم، ينبغي ملاحظته، والاهتمام به، فحتى وإن لم يكن قول الصحابي حجة عند البعض-فيما يقال بالرأي والاجتهاد- فإن هذا لا يعني اطراح أقوالهم، ومساواة اجتهاد غيرهم باجتهادهم، فإن الصحابة رضوان الله عليهم شاهدوا التنزيل، وصحبوا النبي صلى الله عليه وسلم، وكانوا أبر الناس قلوباً، وأقلهم تكلفاً، وأعمقهم علماً، ومن كان كذلك، فإنه ينبغي ملاحظة قوله، وفهمه مأخذه، وعدم التسرع في اطراح قوله، فقد يكون مأخذه دقيقاً لا يعرفه إلا على من آتاه الله فهماً وعلماً، والموفق من يقتفي آثارهم، ويعرف أن لهم مأخذ صحيحة، قد لا يسلم بها من هو دونهم في العلم والفقہ.

ولما كان كذلك اشتدت الحاجة إلى التنبيه لهذا، حتى يحصل الفرقان بين الأقوال الصحيحة والأقوال الباطلة، فإن الفرقان بين ذلك من أعظم المقاصد التي دعت الشريعة إلى تحقيقها وتحصيلها، فإن كثيراً من المخالفين لأهل السنة «يتكلمون في تفسير القرآن والحديث والفقہ، فيبنون على تلك الأصول التي لهم، ولا

يعرف حقائق أقوالهم إلا من عرف مأخذهم»(8)

ومن أجل هذا أحببت الكتابة في هذا الموضوع.

وقد قسمت هذا البحث إلى مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالمأخذ.

المبحث الثاني: منزلة المأخذ عند أهل العلم.

المبحث الثالث: أمثلة على مسائل مختلفة المأخذ بين أهل السنة ومخالفهم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مسألة تفاضل القرآن.

المطلب الثاني: مسألة اللفظ في القرآن.

الرابع: آثار انحراف المأخذ عند المخالف، وفيه مطلبان:

الأول: الغلط في الأدلة السمعية والعقلية.

الثاني: التجني على المخالف وامتحانه.

المبحث الأول: التعريف بالمأخذ

المأخذ في اللغة يطلق على عدة معاني: فقد يأتي بمعنى المسلك أو المصدر-مكان الأخذ- أو المنهج أو ما يعاب على العمل والعامل(9)

والمراد به اصطلاحاً المدرك أو المنزوع الذي استند إليه في تقرير الأقوال-المتعلقة بمسائل الاعتقاد- وكان مصدر بناء القول، فالقول بني عليه تحديداً لا على غيره، يعني مبنى القول.

وقد ورد هذا اللفظ في سياق كلام أهل العلم بهذا المعنى، ومن ذلك:

قال أبو حامد الغزالي «في كتابه تحصين المأخذ: وقد اتفق لي في تعريف مدارك الأحكام، ومسالك معانيها، كتاب سميته المأخذ، ينتفع به المفكر الناظر، دون المبرهن المناظر، فإنني لم أذلل فيه إلا طريق التعرف للباحثين، ولم أمهد سبيل التعريف بالبرهان للجاحدين، ولا سبيل الإفحام للمشاغبين المجادلين، فحررت هذا الكتاب وسميته تحصين المأخذ»

وقال فيه: «واقترعت في أكثر المسائل على مدرك واحد: هو عمدة الاعتقاد، وأردفته بتزيينه وتمشيطه، وسقته على ترتيب البراهين إلى قصاره وغاياته، وحصنته عما يثلمه أو يخرمه مما يورد في مدافعته أو

عارضته»(10)

(7) الموافقات (4/456).

(8) فتاوى ابن تيمية (17/203).

(9) انظر: المعجم الوسيط (1/8) وانظر جمهرة اللغة (1/2-53) القاموس المحيط (330) تاج العروس (9/367) المفردات في غريب القرآن (ص68).

(10) تحصين المأخذ (133/135).

وقال ابن تيمية: «والاحتجاج بمثل هذه الحجج، والجواب عنها معلوم: أنه ليس طريقة أهل العلم، لكن لكثرة الجهالة قد يستند إلى مثلها خلق كثير من الناس، حتى من المنتسبين إلى العلم والدين، وقد يبدي ذو العلم والدين له فيها مستنداً آخر من الأدلة الشرعية، والله يعلم أن قوله بها وعمله لها ليس مستنداً إلى ما أبداه من الحجة الشرعية، وإن كانت شبهة، وإنما هو مستند إلى أمور ليست مأخوذة عن الله ورسوله، من أنواع المستندات التي يستند إليها غير أولي العلم والإيمان، وإنما يذكر الحجة الشرعية حجة على غيره، ودفعاً لمن يناظره.

والمجادلة المحمودة إنما هي بإبداء المدارك وإظهار الحجج التي هي مستند الأقوال والأعمال، وأما إظهار الاعتماد على ما ليس هو المعتمد في القول والعمل، فنوع من النفاق في العلم والجدل، والكلام والعمل» (11)

وقد يطلق المأخذ على الدليل النقلي، ولكن هذا المعنى ليس مراداً في هذا البحث، وإنما المراد العلة التي من أجلها كان الحكم.

المبحث الثاني: منزلة المأخذ عند أهل العلم

اهتم العلماء في بيان مأخذ المسائل في جميع علوم الشريعة، لأن ذلك من العلوم النافعة، التي بها يحصل التمايز بين المسائل، وتبين بها حقائق الأقوال، ولهذا اهتموا بإبراز مأخذ ومنزعة المسائل اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم.

قال ابن القيم: "ينبغي للمفتي أن يذكر دليل الحكم ومأخذه ما أمكنه من ذلك، ولا يلقبه إلى المستفتي ساذجاً مجرداً عن دليله ومأخذه؛ فهذا لضيق عطنه، وقلة بضاعته من العلم، ومن تأمل فتاوى النبي صلى الله عليه وسلم الذي قوله حجة بنفسه رأها مشتملة على التنبيه على حكمة الحكم، ونظيره، ووجه مشروعيته» (12)

وتشدد الحاجة إلى بيان المأخذ وإبرازه عندما يحصل التوافق في القول، ويكون الاختلاف في المأخذ، فإن أهل العلم يبينون ذلك حتى لا يتوهم التوافق الحقيقي، فإن بعض المسائل يكون التوافق فيها صوري لا حقيقة له، وهذا من أشد صور الاختلاف أن يكون هناك توافق في الظاهر دون الباطن.

قال القاضي عياض «ولا يهولنك أن ينسب قوم هذا المذهب يعني عصمة الأنبياء من الصغائر- إلى الخوارج والمعتزلة وطوائف من المبتدعة، إذ منزعهم فيه هو منزع آخر من التكفير بالصغير، ونحن نتبرأ إلى الله من هذا المذهب» (13)

وقال ابن حجر «واختلفوا فيما عدا ذلك كله من الصغائر فذهب جماعة من أهل النظر إلى عصمتهم منها مطلقاً، وأولوا الأحاديث والآيات الواردة في ذلك بضروب من التأويل، ومن جملة ذلك أن الصادر عنهم إما أن يكون بتأويل من بعضهم أو بسهواً أو بإذن، لكن خشوا أن لا يكون ذلك موافقاً لمقامهم، فأشفقوا من المؤاخذه أو المعاتبة، قال وهذا أرجح المقالات، وليس هو مذهب المعتزلة، وإن قالوا بعصمتهم مطلقاً، لأن منزعهم في ذلك التكفير بالذنوب مطلقاً، ولا يجوز على النبي الكفر، ومنزعنا أن أمة النبي مأمورة بالاعتداء به في أفعاله، فلو جاز منه وقوع المعصية للزم الأمر بالشيء الواحد والنهي عنه في حالة واحدة، وهو باطل» (14)

-ومما يبين علو منزلة المأخذ عند أهل العلم أنه مما يعين على ضبط المسائل وذلك بمعرفة مواطن الاختلاف والاتفاق.

قال ابن تيمية «فإن المناظر ليس له أن يحتج بموافقة موافق بناء على مأخذ لا يعتقد صحته، والمناظر يجيبه خصمه بأنك إن وافقتني على المأخذ، وإلا منعتك الحكم على هذا التقدير، لأنه عندي تقدير غير

(11) اقتضاء الصراط المستقيم (90/2).

(12) إعلام الموقعين (124/4).

(13) إكمال المعلم بفوائد مسلم (574-575).

(14) فتح الباري لابن حجر (441-440/11).

واقع، فلا يكون له حجة بحال»⁽¹⁵⁾ وقال «أن أهل الإجماع إن صرحوا بالتسوية لم يجز التفريق بين المسألتين إلا عند طائفة قليلة، وإن لم يصرح بالتسوية فالجمهور على جواز التفريق بين المسألتين، بأن يوافق هؤلاء في مسألة، وهؤلاء في مسألة.

وذهب طوائف من الفقهاء إلى أن مأخذ الحكم إذا كان واحداً لم يجز التفريق، وعلى هذا القول يبني ما ذكره المصنف، وهو قول قوي في الجملة في بعض المواضع. وأما إن كان المأخذ مختلفاً، فجواز التفريق قول عوام الخلائق، ولم يعتمد على وجوب التسوية إلا شريذمة من متأخري الجدليين، وكلام المصنف وضربائه من الجدليين يقتضي سلوك هذه الطريقة، كما تقدم ذكره في القياس»⁽¹⁶⁾

-ومما يبين علو منزلة المأخذ عند أهل العلم أنهم لم يلتفتوا إلى المأخذ الضعيفة، فمتى كان الخلاف مبني على مأخذ ضعيف لم ينظروا فيه، وحكوا الإجماع على مسائل ذكر فيها خلاف لكن مأخذ المخالف ضعيف وواه، اكتفاء بالمأخذ القوية الصحيحة⁽¹⁷⁾

المبحث الثالث: أمثلة على مسائل مختلفة المأخذ بين أهل السنة ومخالفهم، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: مسألة تفاضل القرآن.
المطلب الثاني: مسألة اللفظ في القرآن.

المطلب الأول: مسألة تفاضل القرآن

من الأمثلة التي تبين دور المأخذ في بيان حقائق الأقوال، مسألة تفضيل كلام الله بعضه على بعض، فإنها من المسائل الكبيرة⁽¹⁸⁾ التي اختلفت فيها المأخذ العقدية، وإذا تبينت المأخذ اتضح القول، وبانت حقيقته. وصورة المسألة: هل كلام الله يتفاضل: بعضه أفضل من بعض؟ والمسألة فيها قولان:

الأول: نفي تفاضل كلام الله بعضه على بعض، وممن ذكر ذلك الأشعري وابن الباقلاني، وأبو حاتم بن حبان⁽¹⁹⁾ وابن أبي زيد والداودي وأبي الحسن القابسي⁽²⁰⁾ وجماعة من الفقهاء، وأهل العلم، وهذا القول لم يظهر إلا بعد أن ظهرت بدعة الجهمية.

قال ابن تيمية «والقول بأن كلام الله بعضه أفضل من بعض هو القول المأثور عن السلف، وهو الذي عليه أئمة الفقهاء من الطوائف الأربعة وغيرهم... ولم يعرف قط أحد من السلف رد مثل هذا، ولا قال لا يكون كلام الله بعضه أشرف من بعض، فإنه كله من صفات الله ونحو ذلك، إنما حدث هذا الإنكار لما ظهرت بدع الجهمية»⁽²¹⁾

الثاني: القول بتفاضل بعض القرآن على بعض، فالآيات تارة تتماثل، وتتفاضل أخرى، ومن قال بذلك أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما، كالشيخ أبي حامد الاسفرائيني والقاضي أبي الطيب، وأبي إسحاق الشيرازي، ومثل القاضي أبي يعلى، والحلواني، وابنه عبدالرحمن، وابن عقيل، وأبو حامد الغزالي،

(15) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (230/4) وانظر (758/3) و(103/4)

(16) تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل (572/1).

(17) انظر: المنثور في الفوائد الفقهية (129/2).

(18) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (10/17).

(19) انظر الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان للامير ابن بلبان الفارسي، وعنده: أن التفضيل يعود إلى ثوابه وأجره. انظر تفسير سورة الفاتحة لابن رجب (38).

(20) نسبه إليهم ابن بطل: انظر شرح ابن بطل لصحيح البخاري.

(21) انظر مجموع الفتاوى (46-13/17).

وإسحاق بن راهويه، وأبو بكر بن العربي، ونقله القرطبي عن جماعة من المتكلمين (22) قال الزركشي (23) هل في القرآن شيء أفضل من شيء؟ وقد اختلف الناس في ذلك فذهب الشيخ أبو الحسن الأشعري والقاضي أبو بكر وأبو حاتم بن حبان وغيرهم إلى أنه لا فضل لبعض على بعض، لأن الكل كلام الله، وكذلك أسماؤه تعالى لا تفاضل بينهما... قال يحيى بن يحيى تفضيل بعض القرآن على بعض خطأ، احتجوا بأن الأفضل يشعر بنقص المفضول، وكلام الله حقيقة واحدة لا نقص فيه... وقال قوم بالتفضيل لظواهر الأحاديث، ثم اختلفوا ...

وقال القاضي شمس الدين الخويي كلام الله أبلغ من كلام المخلوقين، وهل يجوز أن يقال بعض كلامه أبلغ من بعض؟ جوزه بعضهم لقصور نظرهم، وينبغي أن يعلم أن معنى قول القائل هذا الكلام أبلغ من هذا الكلام أن هذا في موضعه له حسن ولطف، وذلك في موضعه له حسن ولطف، وهذا الحسن في موضعه أكمل من ذلك في موضعه، فإن من قال إن {قل هو الله أحد} أبلغ من {تبت يدا أبي لهب وتب} يجعل المقابلة بين ذكر الله وذكر أبي لهب، وبين التوحيد والدعاء على الكافرين، وذلك غير صحيح، بل ينبغي أن يقال: {تبت يدا أبي لهب وتب} دعاء عليه بالخسران، فهل توجد عبارة للدعاء بالخسران أحسن من هذه، وكذلك في {قل هو الله أحد} لا توجد عبارة تدل على الوحدانية أبلغ منها، فالعالم إذا نظر إلى: {تبت يدا أبي لهب وتب} في باب الدعاء والخسران، ونظر إلى {قل هو الله أحد} في باب التوحيد لا يمكنه أن يقول أحدهما أبلغ من الآخر، وهذا القيد يغفل عنه بعض من لا يكون عنده علم البيان... (24)

وقال الغزالي «لعلك أن تقول: قد أشرت إلى تفضيل بعض آيات القرآن على بعض، والكلام كلام الله، فكيف يفارق بعضها بعضاً؟ وكيف يكون بعضها أشرف من بعض، فاعلم أن نور البصيرة إن كان لا يرشدك إلى الفرق بين آية الكرسي وآية المداينات، وبين سورة الإخلاص وسورة تبت، وترتاع على اعتقاد الفرق نفسك الخوارة المستغرقة بالتقليد، فقلد صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم، فهو الذي أنزل عليه القرآن، وقد دلت الأخبار على شرف بعض الآيات، وعلى تضعيف الأجر في بعض السور المنزلة، فقد قال صلى الله عليه وسلم: "فاتحة الكتاب أفضل القرآن" وقال صلى الله عليه وسلم: "آية الكرسي سيدة أي القرآن" وقال صلى الله عليه وسلم: "يس قلب القرآن، وقل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن" والأخبار الواردة في فضائل قوارع القرآن، بتخصيص بعض الآيات والسور بالفضل وكثرة الثواب، في تلاوتها لا تحصى» (25)

وقال ابن الحصار (26): العجب ممن يذكر الاختلاف في ذلك مع النصوص الواردة بالتفضيل» (27) فتبين أن مسألة التفضيل اختلف فيها القول بين الجواز والمنع، وهذا الخلاف مبني على مآخذ مختلفة. وهذه المآخذ منها ما هو صحيح، ومنها ما هو غلط، والذي يهمننا النظر في هذه المآخذ التي بينت حقيقة القول إثباتاً أو نفياً.

فمن منع التفضيل له مأخذان:

الأول: نفي التفاضل في الصفات مطلقاً، بناء على أن القديم لا يتفاضل، والقرآن من الصفات.

(22) انظر فتاوى ابن تيمية (17/51، 49، 46) البرهان للزركشي (1/438) الاتقان للسيوطي (4/136) أحكام القرآن للجصاص (1/73) الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبي (1/78) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس للقرطبي (2/435).

(23) محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، عالم بفقهاء الشافعي وأصوله، ولد سنة (745) وتوفي سنة (794) تركي الأصل، أخذ عن ابن كثير في الحديث، وقرأ عليه مختصره، له تصانيف كثيرة في عدة فنون، انظر الأعلام (6/60) الدرر الكامنة (5/133).

(24) البرهان في علوم القرآن (1/438).

(25) انظر: جواهر القرآن (ص62) والذي يظهر أن الغزالي لا يرى ذلك على مآخذ أهل السنة، لأنه قال في قول الله {نأت بخير منها} «ثم نقول: ليس المراد الإتيان بقرآن آخر خبير منها؛ لأن القرآن لا يوصف بكون بعضه خيراً من البعض، কিفما قدر قديماً أو مخلوقاً، بل معناه أن يأتي بعمل خبير من ذلك العمل لكونه أخف منه أو لكونه أجزل ثواباً». المستصفي (ص101) ومآخذ أهل السنة إثبات تفاضل القرآن بعضه على بعض في نفسه. (26) عبدالرحمن بن أحمد بن سعيد بن محمد بن بشر القرطبي المالكي، ابن الحصار، تولى القضاء، قال ابن حزم كان من أعلم من لقيته بمذهب مالك، توفي سنة (422هـ) انظر: سير أعلام النبلاء (17/474) الوافي بالوفيات (18/63) شذرات الذهب (5/112).

(27) الاتقان في علوم القرآن (4/136).

الثاني: أن القرآن واحد بالعين يمتنع فيه تفاضل أو تماثل، فلا يعقل فيه معنيين فضلاً أن يعقل فيه فاضل ومفضول⁽²⁸⁾

فالمأخذ الأول: قال به جمع من أهل العلم، منهم طائفة من أهل السنة، كابن جرير الطبري وغيره. قال ابن جرير «وغير جائز أن يكون من القرآن شيء خير من شيء، لأن جميعه كلام الله، ولا يجوز في صفات الله تعالى ذكره أن يقال: بعضها أفضل من بعض، وبعضها خير من بعض»⁽²⁹⁾

وقال ابن بطلال «ومن اختار التفاضل في القرآن فقد أوجب فيه النقص، وأسماء الله تعالى وصفاته وكلامه لا نقص في شيء منها، فيكون بعضه أفضل من بعض، وكيف يجوز أن يكون شيء من صفاته منقوصاً غير كامل، وهو قادر على أن يتم المنقوص حتى يكون في غاية الكمال، فلا يلحقه في شيء من صفاته نقص، تعالى الله عن ذلك»⁽³⁰⁾

وتوسع بعض أتباع الأئمة في الحكم على من أثبت المفاضلة في القرآن فظن أن القول بتفاضل القرآن لولا عذر الجهالة لقليل بكفر قائله.

وهذا القول صدر منه لعدم فهمه مأخذ المسألة عند أهل السنة حيث ظن وتوهم أنه يلزم من القول بالتفاضل خلاف مذهب أهل السنة، كالتقول بخلق القرآن.

قال أبو عبد الله بن المرابط⁽³¹⁾ «في الكلام على حديث البخاري في رده لتأويل من تأول هذا الحديث على أن هذه السورة إذا عدلت بثلاث القرآن أنها تفضل الربع منه وخمسه وما دون الثلث فهو التفاضل في كتاب الله تعالى وهو صفة من صفات الله جل جلاله وقال: فهذا لولا عذر الجهالة لحكم على قائله بالكفر إذ لا يصح التفاضل إلا في المخلوقات، إذ صفاته كلها فاضلة في غاية الفضيلة، ونهاية العلو والكرامة، فمن تنقص شيئاً منها عن سائرهما، فقد ألد فيها ألا تسمعه منع ذلك بقوله تعالى: {الذين جعلوا القرآن عضين}»⁽³²⁾

أما المأخذ الثاني فلم يقل به أهل السنة، وإنما هو مأخذ أبو الحسن الأشعري ومن وافقه، قال الزركشي «ولعل الخلاف في هذه المسألة يلفت عن الخلاف المشهور إن كلام الله شيء واحد أو لا، عند الأشعري أنه لا يتنوع في ذاته، إنما هو بحسب متعلقاته»⁽³³⁾

وبعض أهل العلم يذكر الخلاف في المسألة، ولا يذكر إلا المأخذ الأول، وهذا لا ينبغي، بل لا بد من ذكر المأخذين، حتى تتبين حقائق الأقوال.

قال النووي «وفي التفضيل خلاف للعلماء فمنع منه أبو الحسن الأشعري وأبو بكر الباقلاني وجماعة من الفقهاء والعلماء، لأن تفضيل بعضه يقتضي نقص المفضول، وليس في كلام الله نقص به، وتأول هؤلاء ما ورد من إطلاق أعظم وأفضل في بعض الآيات والسور بمعنى عظيم وفاضل»⁽³⁴⁾

وبالتالي فعندما يقول بعض أهل السنة بمنع التفاضل، لا يعني أن المأخذ واحد، بل المأخذ مختلفة تماماً، وبالتالي فالقولان متغايران، ولهذا ذكر ابن تيمية أن مأخذ أبو الحسن الأشعري مبني على أصول جهم في الأمر والقدر، فإنهم يرجعون الأمر إلى المشيئة، وينكرون الحكمة.

قال ابن تيمية «فقول القائل: إن قل هو الله أحد» فواتحة الكتاب قد تكون كل واحدة منهما في نفسها، مماثلة لسائر السور، وآية الكرسي مماثلة لسائر الآيات- أي ينكرون التفاضل- وإنما خصت بكثرة ثواب قارئها أو

(28) انظر: فتاوى ابن تيمية (17/52) وشرح صحيح مسلم للنووي (93/6)

(29) جامع البيان (438/2).

(3) شرح صحيح البخاري لابن بطلال (246/10).

(31) أبو عبد الله بن المرابط: هو أبو مصعب، ويقال المصعب بن محمد بن خلف ابن سعيد بن وهب، توفي بعد ثمانين وأربع مائة، وهو من أجل أئمة المالكية بالمغرب، شرح صحيح البخاري، توفي سنة (485هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (66/19) الوافي بالوفيات (93/3) شذرات الذهب (365/5)

(32) مجموع الفتاوى (77/17).

(33) البرهان في علوم القرآن (440/1).

(5) شرح النووي على صحيح مسلم (93/6).

لم تتعين الفاتحة في الصلاة، ونحو ذلك، إلا لمحض المشيئة من غير أن يكون فيها صفة تقتضي التخصيص، هو مبني على أصول جهم في الخلق والأمر، وإن كان وافقه عليه أبو الحسن وغيره»⁽³⁵⁾ وحقبة قولهم بناء على مأخذهم أنه لا يقال فيه متفاضل ولا متمائل⁽³⁶⁾ وحقبة قولهم «أنه ليس لله كلام لا معان ولا حروف إلا بمعنى واحد لا حقيقة له موجودة ولا معلومة»⁽³⁷⁾

وابن كلاب ومن وافقه أنكروا التفاضل، لأنهم ظنوا أن القول بالتفاضل يأتي على قول المعتزلة الذين يقولون بأن القرآن مخلوق⁽³⁸⁾ فمنع التفاضل بناء على توهمه ظن التلازم بين القول بالتفاضل، وقول أن القرآن مخلوق، وهذا الظن غير صحيح.

قال ابن تيمية «وهؤلاء الذين ذكرنا أقوالهم في أن كلام الله يكون بعضه أفضل من بعض، ليس فيهم أحد من القائلين بأن كلام الله مخلوق-كما يقول ذلك من يقوله من أهل البدع كالجهمية والمعتزلة- بل كل هؤلاء يقولون: إن كلام الله غير مخلوق، ولو تتبع ذكر من قال ذلك لكثروا، فإن هذا قول جماهير المسلمين من السلف والخلف أهل السنة وأهل البدعة»

وقال «وظنت طائفة كثيرة-مثل أبي محمد بن كلاب ومن وافقه-أن هذا القول لا يمكن رده إلا إذا قيل إن الله لم يتكلم بمشيئته وقدرته، ولا كلم موسى حين أتاه، ولا قال للملائكة اسجدوا لآدم بعد أن خلقه، ولا يغضب على أحد بعد أن يكفر به، ولا يرضى عنه بعد أن يطيعه، ولا يحبه بعد أن يتقرب إليه بالنوافل، ولا يتكلم بكلام بعد كلام، فتكون كلماته لا نهاية لها، إلى غير ذلك مما ظنوا انتفاءه عن الله، وقالوا إنما يمكن مخالفة هؤلاء إذا قيل بأن القرآن وغيره من الكلام لازم لذات الله تعالى لم يزل ولا يزال يتكلم بكل كلام له، كقوله: يا آدم يا نوح، وصاروا طائفتين: طائفة تقول إنه معنى واحد قائم بذاته.

وطائفة تقول إنه حروف أو حروف وأصوات مقترن بعضها ببعض أولاً وأبداً، وإن كانت مترتبة في ذاتها ترتباً ذاتياً لا ترتباً وجودياً، كما قد بين مقالات الناس في كلام الله في غير هذا الموضوع، والأولون عندهم كلام الله شيء واحد، لا بعض له، فضلاً عن أن يقال بعضه أفضل من بعض، والآخرين يقولون: هو قديم لازم لذاته، والقديم لا يتفاضل، وربما نقل عن بعض السلف في قوله تعالى: {نأت بخير منها} أنه قال: خيراً لكم منها أو أنفع لكم، فيظن الظان أن ذلك القائل موافق لهؤلاء، وليس كذلك، بل مقصوده بيان وجه كونه خيراً، وهو أن يكون أنفع للعباد، فإن ما كان أكثر من الكلام نفعاً للعباد كان في نفسه أفضل، كما بين في موضعه، وصار من سلك مسلك الكلابية من متأخري أصحاب أحمد ومالك والشافعي وغيرهم يظنون أن القول بتفاضل كلام الله بعضه على بعض، إنما يمكن على قول المعتزلة ونحوهم الذين يقولون إنه مخلوق، فإن القائلين بأنه مخلوق يرون فضل بعضه على بعض فضل مخلوق على مخلوق، وتفضيل بعض المخلوقات على بعض لا ينكره أحد، فإذا ظن أولئك أن القول بتفضيل بعض كلام الله على بعض مستلزم لكون القرآن مخلوقاً، فروا من ذلك، وأنكروا القول به، لأجل ما ظنوه من التلازم، وليس الأمر كما ظنوه، بل سلف الأمة وجمهورها يقولون: إن القرآن كلام الله غير مخلوق، وكذلك سائر كلام الله غير مخلوق، ويقولون مع ذلك: إن كلام الله بعضه أفضل من بعض، كما نطق بذلك الكتاب والسنة وأثار الصحابة والتابعين من غير خلاف يعرف في ذلك عنهم، وحدثنا أبي عن جدنا أبي البركات وصاحبه أبي عبد الله بن عبد الوهاب أنهما نظرا فيما ذكره بعض المفسرين من الأقوال في قوله: {نأت بخير منها} أو مثلها وأظنه كان نظرهم في تفسير أبي عبد الله محمد بن تيمية، فلما رأيا تلك الأقوال قالوا: هذا إنما يجيء على قول المعتزلة، وزار مرة أبو عبد الله بن عبد الوهاب هذا شيخنا أبي زكريا بن الصيرفي، وكان مريضاً فدعا أبو زكريا بدعاء مأثور عن الإمام أحمد يقول فيه "أسألك-بقدرتك التي قدرت بها أن تقول للسماوات

(35) مجموع الفتاوى لابن تيمية (204/17).

(36) انظر: المرجع السابق (156/17).

(37) المرجع السابق (72/17).

(38) فالمعتزلة قالوا بالتفاضل، ومأخذهم، لأن المخلوقات لا ينكر تفاضلها أحد.

والأرض انتيا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعين- أن تفعل بنا كذا وكذا " فلما خرج الناس من عنده قال له: ما هذا الدعاء الذي دعوت به؟ هذا إنما يجيء على قول المعتزلة الذين يقولون القرآن مخلوقٌ، فأما أهل السنة فلا يقال عندهم قدر أن يتكلم أو يقول، فإن كلامه قديمٌ لازمٌ لذاته لا يتعلق بمشيئته وقدرته، وكان أبو عبدالله بن عبد الوهاب رحمه الله قد تلقى هذا عن البحوث التي يذكرها أبو الحسن بن الزاغوني وأمثاله، وقبله أبو الوفاء ابن عقيل وأمثاله، وقبلهما القاضي أبو يعلى ونحوه، فإن هؤلاء وأمثالهم من أصحاب مالك والشافعي-كأبي الوليد الباجي وأبي المعالي الجويني- وطائفة من أصحاب أبي حنيفة يوافقون ابن كلاب على قوله: إن الله لا يتكلم بمشيئته وقدرته، وعلى قوله: إن القرآن لازمٌ لذات الله، بل يظنون أن هذا قول السلف- قول أحمد بن حنبل ومالك والشافعي وسائر السلف- الذين يقولون: القرآن غير مخلوق، حتى إن من سلك مسلك السالمية من هؤلاء-كالقاضي وابن عقيل وابن الزاغوني- يصرحون بأن مذهب أحمد أن القرآن قديمٌ، وأنه حروفٌ وأصواتٌ، وأحمد بن حنبل وغيره من الأئمة الأربعة لم يقولوا هذا قط، ولا ناظروا عليه، ولكنهم وغيرهم من أتباع الأئمة الأربعة لم يعرفوا أقوالهم في بعض المسائل، ولكن الذين ظنوا أن قول ابن كلاب وأتباعه هو مذهب السلف، ومن أن القرآن غير مخلوق هم الذين صاروا يقولون: إن كلام الله بعضه أفضل إنما يجيء على قول أهل البدع الجهمية والمعتزلة، كما صار يقول ذلك طوائف من أتباع الأئمة، كما سنذكره من أقوال بعض أصحاب مالك والشافعي، ولم يعلموا أن السلف لم يقل أحدٌ منهم بهذا، بل أنكروا على ابن كلاب هذا الأصل، وأمر أحمد بن حنبل وغيره بهجر الكلاية على هذا الأصل حتى هجر الحارث المحاسبي، لأنه كان صاحب ابن كلاب، وكان قد وافقه على هذا الأصل ثم روي عنه أنه رجع عن ذلك، وكان أحمد يحذر عن الكلاية، وكان قد وقع بين أبي بكر بن خزيمة الملقب بإمام الأئمة وبين بعض أصحابه مشاجرةً على هذا الأصل، لأنهم كانوا يقولون بقول ابن كلاب، وقد ذكر قصتهم الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في (تاريخ نيسابور)»⁽³⁹⁾

إذاً أهل السنة يقولون بأن القرآن غير مخلوق، وأنكروا مقالة القائلين بأن القرآن مخلوق، ومع هذا قالوا- قاطبة- أن القرآن يتفاضل، ولم يخالف إلا أفراد من أهل السنة، بناءً على أنه لا يقال إن صفات الله بعضها أفضل من بعض، لأن الكل كلام الله، والتفضيل يستلزم النقص في المفضول، وهذا لم يقله أحد من السلف كما تقدم.

وبعضهم توهم الإجماع على خلاف إجماع السلف، قال ابن تيمية «أما السلف-كأصحابه والتابعين لهم بإحسان- فلم يعرف لهم في هذا الأصل تنازعٌ، بل الآثار متواترةٌ عنهم به، واشتهر القول بإنكار تفاضله بعد المائتين لما أظهرت الجهمية القول بأن القرآن مخلوقٌ، واتفق أئمة السنة وجماهير الأمة على إنكار ذلك ورده عليهم»⁽⁴⁰⁾ وقد تقدم أن بعضهم حكى الإجماع على عدم تفاضله، لتوهمه أنه يستلزم القول بخلق القرآن.

والمأخذ عند أهل السنة ليس ما توهمه من منع التفاضل، بل المأخذ عندهم «أن الكلام له نسبتان: نسبة إلى المتكلم، ونسبة إلى المتكلم فيه، وهو يتفاضل باعتبار النسبتين، وباعتبار نفسه أيضاً، مثل الكلام الخبري له نسبتان: نسبة إلى المتكلم المخبر، ونسبة إلى المخبر عنه المتكلم فيه، فـ{قل هو الله أحد}ـ{وتبت يدا أبي لهب} كلاهما كلام الله، وهما مشتركان من هذه الجهة، لكنهما متفاضلان من جهة المتكلم فيه المخبر عنه، فهذه كلام الله وخبره الذي يخبر به عن نفسه، وصفته التي يصف بها نفسه، وكلام الله الذي يتكلم به عن نفسه، وهذه كلام الله الذي يتكلم به عن بعض خلقه، ويخبر به عنه، ويصف به حاله، وهما في هذه الجهة متفاضلان بحسب تفاضل المعنى المقصود بالكلامين...فاشتراك الكلامين بالنسبة إلى المتكلم لا يمنع تفاضلها بالنسبة إلى المتكلم فيه، سواء كانت- النسبتان أو إحداهما توجب التفضيل أو لاتوجبه، فكلام الأنبياء ثم العلماء والخطباء والشعراء بعضه أفضل من بعض، وإن كان المتكلم واحداً، وكذلك كلام الملائكة والجن، وسواء أريد بالكلام المعاني فقط أو الألفاظ فقط أو كلاهما أو كل منهما فلا ريب في تفاضل الألفاظ والمعاني من المتكلم الواحد فدل ذلك على أن مجرد اتفاق الكلامين في أن المتكلم بهما واحد لا يوجب تماثلهما من سائر الجهات، فتفاضل الكلام من جهة المتكلم فيه سواء كان خبراً أو إنشاءً

(39) مجموع الفتاوى (52-56/17).

(40) المرجع السابق.

أمر معلوم بالفطرة والشرعة فليس الخبر المتضمن للحمد لله والثناء عليه بأسمائه الحسنى كالخبر المتضمن لذكر أبي لهب وفرعون وإبليس وإن كان هذا كلاماً عظيماً معظماً تكلم الله به»⁽⁴¹⁾ وهذا يبين حقيقة قول أهل السنة، وأنه لا محذور فيه، أو غلط، بل هو أمر معلوم شرعاً وعقلاً، ومتفق عليه، إلا عند من لم يتبين له حقيقة قولهم لجهله بما أخذهم، أو عند من خلافه مع أهل السنة في الأصول.

المطلب الثاني: مسألة اللفظ في القرآن

مسألة اللفظ في القرآن، فإنها من المسائل التي كان أهل السنة فيها على قول واحد، لكن بسبب الجهل بمنزعة المسألة عند السلف، وقع الخلاف فيها.

قال الإمام أحمد: من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع⁽⁴²⁾ وتبعه على هذا جمهور السلف، فقالوا من قال: إن القرآن مخلوق، أو قال لفظي بالقرآن مخلوق، أو قال لا أقول مخلوق ولا غير مخلوق، فهو جهمي.

«وممن ثبت ذلك عنه أحمد بن حنبل وأبو الوليد الجارودي صاحب الشافعي، وإسحاق بن راهويه، والحميدي، ومحمد بن أسلم الطوسي، وهشام بن عمار، وأحمد بن صالح المصري، ومن أراد الوقوف على نصوص كلامهم، فليطالع الكتب المصنفة في السنة، مثل "الرد على الجهمية" للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم، وكتاب "الشريعة للأجري" و"الإبانة" لابن بطة و"السنة" للالكائي و"السنة" للطبراني، وغير ذلك من الكتب الكثيرة»⁽⁴³⁾

وروى ابن بطة بسنده عن «عبد الله بن أيوب المخرمي، يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال: إنه مخلوق، فقد أبطل الصوم والحج والجهاد وفرائض الله، ومن أبطل واحدة من هذه الفرائض، فهو كافر بالله العظيم.

ومن قال: إن لفظي بالقرآن غير مخلوق، فهو ضال مبتدع، أدركت ابن عيينة، ويحيى بن سليم، ووكيعة بن الجراح، وعبد الله بن نمير، وجماعة من علماء الحجاز والبصرة والكوفة، ما سمعت أحداً منهم قال: لفظي بالقرآن مخلوق، ولا غير مخلوق، وقد صح عندنا أن أبا عبد الله أحمد بن حنبل نهى أن يقال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فمن قال بخلاف ما قال أبو عبد الله فقد صحت بدعته»⁽⁴⁴⁾

قال أبو زرعة الرازي «كان أحمد بن حنبل يقول: تفرقت الجهمية على ثلاثة أصناف: صنف قالت: القرآن مخلوق، وصنف وقفت، وصنف قالت: لفظنا بالقرآن مخلوق»⁽⁴⁵⁾

وهذه المسألة من المسائل الكبيرة التي حصلت فيها فتنة وامتحان حتى بين بعض أهل السنة، ولعل مرجع ذلك يعود إلى عدم فهم مأخذ المسألة عند أئمة السلف.

فإن الناس انقسموا تجاه كلام الإمام أحمد، فأخذت كل طائفة تنسب إليه ما تظن أنه منزعه، وهم في ذلك ما بين مصيب ومخطيء.

وقد تعددت المآخذ في هذا المسألة، سواء من أهل السنة أو من مخالفيهم في فهم مأخذ السلف في هذه المسألة:

-فقال طائفة أنه منع ذلك، لأن الإطلاق يوهم معنى باطلاً، فاحتاط رحمه الله للمعتقد، وسد الذريعة، فإن أهل الباطل أرادوا بهذا القول التوصل إلى القول بخلق القرآن، فإن المخالف لما رأى شناعة قوله، وأدرك عدم قبوله من عموم المؤمنين فضلاً عن خواصهم، عمد إلى لفظ مجمل، كما هي عادة أهل الزرع في اتباع المتشابه، والركون إليه، قال تعالى {فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء

(41) مجموع الفتاوى (85-57/17)

(42) انظر: الشريعة للأجري (531/1) الإبانة لابن بطة (345/5) الحجة في بيان المحجة (248/1).

(43) مجموع الفتاوى (571/12).

(44) الإبانة الكبرى (352/5).

(45) طبقات الحنابلة (59/2) انظر: صحيح السنة للطبري (ص26) شرح السنة للبرهاري (ص95) الشريعة للأجري (531/1) الإبانة الكبرى لابن بطة (345/5) شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة (197/1).

تأويله}{سورة آل عمران:7] والمجمل من المتشابه فتفتن جهابذة الأئمة لهذا المأخذ الباطل، فوقفوا في وجوههم، ولم يقبلوا هذا اللفظ، حتى ممن اغتر بمقولتهم، أو توقف، فإنه في تلك الفتنة «صارت فروع التجهم تجول في نفوس كثير من الناس، فقال بعض من كان معروفاً بالسنة والحديث، لا نقول مخلوق ولا غير مخلوق، بل نقف، وباطن أكثرهم موافق للمخلوقية!! ولكن كان المؤمنون أشد رهبة في صدورهم من الله⁽⁴⁶⁾ ولم يُفصل ويستفسر جمهور أهل السنة سداً للذريعة⁽⁴⁷⁾

-وقالت طائفة أراد سد باب الكلام في ذلك فقط، وممن قال هذا البيهقي⁽⁴⁸⁾ وحمل ما ورد عن الإمام أحمد من قوله لفظي بالقرآن مخلوق أنه قصد به الجهمي المحض الذي يزعم أن القرآن الذي لم ينزل مخلوق، وإلا فقول لفظي بالقرآن مخلوق معناه صحيح، وأما قول لفظي بالقرآن غير مخلوق، فقالوا منزعاً في النهي سد الباب فقط⁽⁴⁹⁾

وقد بين الإمام أحمد-رحمه الله- أن هذا من الكذب عليه، فقال-رحمه الله- ما أكثر الكذب علي⁽⁵⁰⁾ والآثار التي رواها عنه العلماء الثقات تدل على أنه جعل هذا القول شر من قول الجهمية⁽⁵¹⁾ وأنه أنكر المقالتين، ولهذا فرق في الحكم بينهما، فكفر من قال لفظي بالقرآن مخلوق، وبدع من قال لفظي بالقرآن غير مخلوق. فأنكروا أن يكون من كلام الله شيئاً مخلوقاً بالحروف والمعاني، كما أنكروا على من جعل شيئاً من أفعال العباد غير مخلوقة.

وقولهم أنه أراد الجهمي المحض فهذا إنما قاله من قاله ليوافق مذهبهم في كلام الله، حيث يرون أن القرآن الذي نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم مخلوق، وحملوا قول السلف أن من قال القرآن مخلوق فهو كافر على القرآن الذي لم ينزل- المعنى النفسي- وما بني على باطل فهو باطل.

-وقالت طائفة: مأخذ قوله لأن اللفظ الطرح والمرى والنبد، والقرآن ينزه عن مثل هذا، أي ينهى عنه تأدياً، منهم ابن قتيبة، وأبو الحسن الأشعري، وبعض من تبعه كالباقلائي⁽⁵²⁾

وهؤلاء وإن كان هذا منزعهم، لكن وقع بينهم اختلاف في أيهما الصحيح معنى، فالأشعري والباقلاني قالوا: الصحيح قول لفظي بالقرآن مخلوق، وقال القاضي أبو يعلى وأبي الحسن ابن الزاغوني الصحيح معنى قول لفظي بالقرآن غير مخلوق⁽⁵³⁾

«وليس الأمر على ما ظنوه، فإن الإمام أحمد وغيره من الأئمة لم ينكروا قول القائل: لفظي بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق، لكون اللفظ الطرح والنبد، فإنه لو كان كذلك لما أنكروا إلا مجرد ما يتصرف من حروف لفظ يلفظ، وليس كذلك»⁽⁵⁴⁾

-وتوهم آخرون بأن الإمام أحمد وأتباعه رجعوا عن هذا القول، سواء في الإثبات أو النفي. وهذا قالوه، لأنه أشكل عليهم منزعهم، ولم يفهموه.

فقال بعضهم ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة⁽⁵⁵⁾ وممن نسب إليه هذا من الأئمة، أبو نصر السجزي، وابن

(46) مجموع الفتاوى (358/12).

(47) انظر: فتاوى ابن تيمية (363/12).

(48) الأسماء والصفات (2018-/2) وانظر: مجموع الفتاوى (364/12) فتح الباري لابن حجر (429/13).

(49) انظر: الأسماء والصفات (20/2).

(50) السنة للخلال (101/7).

(51) انظر: المرجع السابق (75/7).

(52) انظر: الإبانة (396-397).

(53) انظر: مجموع الفتاوى (362-364/12).

(54) مجموع الفتاوى (210/12) المسائل والأجوبة لابن تيمية (ص144).

(55) هذا غلط اللفظية المثبتة القائلين ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة.

منده، والفرات الهروي، وغيرهم⁽⁵⁶⁾.
لكن هؤلاء غلطهم ليس كغلط المبتدعة، فإنهم قالوا ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة، لرد بدعة اللفظية
النافة⁽⁵⁷⁾ ومرادهم بقولهم المقروء الذي نزل به جبريل ليس بمخلوق، وبعض أتباعهم أدخل في ذلك صوت
العبد أو فعله، فرد عليهم أئمة السنة، كالبخاري، ومحمد بن نصر المروزي، وغيرهما⁽⁵⁸⁾
ولهذا يختلف الحكم عليهم عن أولئك، فهؤلاء أئمة يقال في حقهم غلطوا وأخطأوا في الإطلاق، وهم
يقولون بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، بخلاف أولئك الذين بدعهم أهل السنة.
وقال آخرون: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، وممن نسب إليه هذا نعيم ابن حماد الخزاعي، والبيوطي، وداود
الأصبهاني وغيرهم⁽⁵⁹⁾

وغلط هؤلاء ليس كغلط الجهمية، لأنهم قصدوا بقولهم صوت العبد أو فعله، فغاية ما يقال في حقهم أنهم
أخطأوا وغلطوا، ولهذا البدع التي في الكلاية والأشعرية وغيرهم في مسألة الكلام ليست فيهم.
وكل من الطائفتين استدلت بروايات حكم عليها أهل العلم بجهالة أسانيدها، وحرّفوا أو ضعفوا ما نقله عنه
خواص أصحابه، كأبناءه وكبار طلابه كالخلال، الذين هم أعلم بمراد أحمد⁽⁶⁰⁾
والإنكار على الطائفتين مستفيض عن أحمد عند أخص الناس به من أهل بيته وأصحابه الذين اعتنوا بجمع
كلام الإمام أحمد، كالمروزي والخلال وأبي بكر عبد العزيز وأبي عبد الله بن بطة وأمثالهم، وقد ذكروا
من ذلك ما يعلم كل عارف له أنه من أثبت الأمور عن أحمد، لكن كان رده على اللفظية النافية أكثر وأشهر
وأغلط لوجهين:
الأول: أن قولهم يفضي إلى زيادة التعطيل والنفي، وهو شر من جانب الإثبات.

الثاني: أن أحمد إنما ابتلي بالجهمية المعطلة، فانصرف همه إلى رد مقالاتهم، دون أهل الإثبات⁽⁶¹⁾
وقد ذكر اللالكائي أن بعض من كان يقول ذلك رأى في منامه، كأن عليه فروة ورجل يضربه، فقال له:
لا تضربني، فقال: إني لا أضربك، وإنما أضرب الفروة، فقال: إن الضرب إنما يقع ألمه علي، فقال هكذا
إذا قلت: لفظي بالقرآن مخلوق، وقع الخلق على القرآن⁽⁶²⁾
والصحيح من المأخذ الذي استقر عليه جمهور السلف هو المأخذ الأول، فالإمام أحمد قال هذا مراعاة منه
لمأخذ الجهمية، ولهذا جعل الطوائف الثلاث من الجهمية، فاحتاط ومنع الإطلاقين، لإيهام كل إطلاق معنى
فاسداً.

قال ابن تيمية: والقول المتواتر عن أحمد بن حنبل من رواية ابنه-صالح وعبد الله- وحنبل والمروزي
وفوران، ومن لا يحصى، يبين أن أحمد كان ينكر على هؤلاء وهؤلاء، وقد صنف أبو بكر المروزي في
ذلك مصنفاً ذكر فيه قول أحمد بن حنبل وغيره من أئمة العلم، وقد ذكر ذلك الخلال في كتاب «السنة»
وذكر بعضه أبو عبد الله بن بطة في كتاب «الإبانة» وغيره، وقد ذكر كثيراً من ذلك أبو عبد الله بن منده
فيما صنفه في مسألة اللفظ⁽⁶³⁾

وهذا المنهج من أهل السنة في تقرير الأخذ إنما هو لكمال علمهم باللغة والسنة، وموافقة صحيح المنقول
وصريح المعقول.
قال ابن القيم «وهذا المنع في النفي والإثبات من كمال علمه باللغة والسنة وتحقيقه لهذا الباب فإنه امتحن

(56) انظر مجموع الفتاوى (361-207/12) فقد ذكر جماعة من أهل العلم قالوا بهذا.

(57) الذين قالوا ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، ويقال لهم اللفظية الخلقية.

(58) انظر: درء التعارض (262/1) مجموع الفتاوى (433/12).

(59) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (206/12).

(60) انظر: المرجع السابق (362/361/12).

(61) انظر: المرجع السابق (432/12).

(62) انظر درء تعارض العقل والنقل (265/1).

(63) المسائل والأجوبة لابن تيمية (ص145).

به ما لم يمتحن به غيره...والذي قصده أحمد أن اللفظ يراد به أمران:
أحدهما: المفوظ نفسه، وهو غير مقدور للعبد، ولا فعل له.
الثاني: التلفظ به والأداء له، وهو فعل العبد.
فإطلاق الخلق على اللفظ قد يوهم المعنى الأول، وهو خطأ، وإطلاق نفي الخلق عليه قد يوهم المعنى
الثاني، وهو خطأ، فمنع الإطالقين»⁽⁶⁴⁾
والمقصود أن معرفة المآخذ مما يعين على فهم حقائق الأقوال، ولهذا لا بد من العناية بها، وإبرازها، حتى
لا يقع الوهم، ويستغل هذا من قبل المخالف لتغيير حقائق الأقوال بالتلاعب بمآخذ الأقوال.

المبحث الرابع: آثار الانحراف في المآخذ وفيه مطلبان الأول: الغلط في الأدلة السمعية والعقلية. الثاني: التجني على المخالف وامتحانه.

المبحث الأول: الغلط في الأدلة السمعية والعقلية
كان لانحراف مآخذ المسائل آثار ولو ازم فاسدة، من أعظمها غلطهم في الدلائل السمعية والعقلية، فإن ما
بني على باطل فهو باطل، فأولوا النصوص بما يوافق مآخذهم، وخالفوا العقول الصحيحة.
ويمكن بيان هذا بمسألة تفاضل القرآن، فإن من منع التفاضل في كلام الله جل وعلا-وقد تقدم ذكر المسألة-
مأخذه أن كلام الله واحد بالعين، وبالتالي قال لا يعقل فيه تفاضل ولا تماثل، لأنه لا يتعدد ولا يتبعض.
ولا بد من الانتباه إلى أن كثير ممن تكلم في هذه المسألة نسب للأشعري القول بعدم التفاضل، لأن الصفات
لا تتفاضل، وقد ناقش ابن تيمية هذا ورده، وبين أن الأشعري مأخذه في هذه المسألة أن كلام الله واحد
بالعين، لا أن الصفات لا تتفاضل، وبالتالي المسألة عنده ممتنعة، والتفاضل غير متصور، فليس هناك
أمران، حتى يقال إن أحدهما يكون مثل الآخر أو أفضل منه، لأنه ليس له كل، ولا بعض، فامتناع التفاضل
عنده كامتناع التماثل، ولا يقال فيه إنه متماثل ولا متفاضل، ولا يتصور السؤال بالتفاضل على مأخذه.
كما أن ابن تيمية ناقش ما نُسب إلى الأشعري من القول بنفي تفاضل الصفات، وقال إنه نقل غير محرر،
وأن الأشعري قال أن الصفات لا تتفاضل في مسألة الصفات المتعددة، كالعلم والقدرة، لا في مسألة الكلام،
ولهذا وصفه بأنه نقل غير محرر، وخطأ عليه⁽⁶⁵⁾
وقد ترتب على هذا المآخذ مخالفة المنقول والمعقول، والغلط فيهما، وتبني أقوال محدثة، معلومة الفساد
شرعاً وعقلاً.

فحرفوا النصوص التي تدل على تفاضل القرآن-وهي صحيحة وصريحة وكثيرة-
وأشهرها: قول الله تعالى {نأت بخير منها أو مثلها}[سورة البقرة:106] فإن هذه الآية من النصوص التي
تدل على تفاضل آيات القرآن تارة، وتماثلها تارة.
«وفي الجملة فدلالة النصوص النبوية والآثار السلفية والأحكام الشرعية والحجج العقلية على أن كلام الله
بعضه أفضل من بعض هو من الدلالات الظاهرة المشهورة»⁽⁶⁶⁾

أما من نفى التفاضل فحرفوا معنى الآية بناء على انحراف مأخذهم، فقالوا معناه أنه عظيم فاضل، أي في
نفسه لا أنه أفضل من غيره، فامتنعوا من إثبات التفضيل-كما هو مذهب الأشعري وابن الباقلاني وجماعة.
قال الأمدي في قوله تعالى {نأت بخير منها}«وليس المراد منه أنه يأتي بخير من الآية في نفسها، إذ القرآن
كله خير لا تفاضل فيه، وإنما المراد به: ما هو خير بالنسبة إلينا، وذلك هو الأخف والأسهل في

(64) انظر: مختصر الصواعق (489/2).

(65) انظر مجموع الفتاوى (155-153/17).

(66) مجموع الفتاوى (46/17).

الأحكام» (67)

وهذا باطل من أوجه:

- أن هذا فيه رد للنصوص الكثيرة التي تدل على إثبات التفاضل، فإن «من تدبر ألفاظ الكتاب والسنة تبين له أنها لا تحتل هذا المعنى، بل هو من نوع القرمطة، فإن الله تعالى يقول: {نزل أحسن الحديث} [الزمر: 23] وقال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي {أتدري أي آية معك في كتاب الله أعظم} وقال: {لأعلمنك سورة لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في القرآن مثلها} إلى غير ذلك (68)» (69)

- أن هذا المأخذ «أول من عرف أنه قاله في الإسلام ابن كلاب، لم يسبقه إليه أحد من الصحابة ولا التابعين ولا غيرهم من أئمة المسلمين مع كثرة ما تكلم الصحابة والتابعون في كلام الله تعالى، ومع أنه من أعظم وأهم أمور الدين الذي تتوفر الهمم على معرفته وذكره (70) مما يدل على حدوثه وبدعته.

ومنهم من قال إن المراد بخير منها أي لكم، بمعنى أكثر ثواباً أو أقل تعباً، وقالوا ما جاء من النصوص التي تدل على التفاضل ليس المراد في نفس الكلام، بل لمتعلقه، وهو أن تلاوة هذا والعمل به يحصل به من الأجر أكثر مما يحصل بالآخر.

وهذا باطل من عدة أوجه:

- أن هذا فيه رد للنص، فالآية صرحت بأنه بعضه أفضل من بعض، فإذا جعل متماثلاً في نفسه، فإنه لا يكون فيه شيء خير من شيء.

- أن هذا ترجيح لأحد المتماثلين بلا مرجح، وهذا أصل قول القدرية والجهمية، فإذا كان كلام الله لا يتفاضل فليكن كذلك الثواب والأجر.

- أن كون الثواب في عمل أكثر منه في آخر، إنما لأنه في نفسه أفضل، ولهذا لما كان النبي صلى الله عليه وسلم يُسأل عن أي العمل أفضل؟ يجيب بتفاضلها، ويلزم من التفاضل فيها أن بعضها أكثر ثواباً من بعض، وأما ادعاء رجحان الثواب مع تماثل العملين فإنه مخالف للشرع والعقل واللغة (71)

- أن هذا لا ينازع فيه النفاة (72) وإنما النزاع في نفس كلام الله.

ومن غلطهم في الدليل العقلي في هذه المسألة أنهم قالوا:

- أن مقتضى الأفضل تقصير المفضول عنه، وهذا منشأ الغلط عند من نفى التفاضل.

قال ابن بطال: ومن اختار التفاضل في القرآن فقد أوجب فيه النقص، وأسماء الله تعالى وصفاته وكلامه لا نقص في شيء منها، فيكون بعضه أفضل من بعض، وكيف يجوز أن يكون شيء من صفاته منقوصاً غير كامل، وهو قادر على أن يتم المنقوص حتى يكون في غاية الكمال، فلا يلحقه في شيء من صفاته نقص، تعالى الله عن ذلك... ويحتمل قوله: لأعلمنك أعظم سورة وجهها آخر، وهو أن يكون أعظم بمعنى سورة عظيمة كما قيل الله أكبر، بمعنى: كبير، وكما قيل في اسم الله الأعظم بمعنى: عظيم (73)

وهذا غير صحيح، بل هو توهم، فإنه لا يلزم من إثبات التفاضل أن يكون المفضول ناقصاً، بل هو مبني على القول بمنع تفاضل الصفات، وتقدم أن هذا لم يقله أحد من السلف، لا من الصحابة ولا التابعين،

(67) الإحكام في أصول الأحكام (139/3) انظر: الواضح في أصول الفقه (260/4).

(68) رواه أحمد رقم (9345) والترمذي رقم (2875) وصححه ابن تيمية. انظر: مجموع الفتاوى (7/14) (171/17).

(69) مجموع الفتاوى (169/17)

(70) انظر: المرجع السابق (164/17).

(71) انظر: مجموع الفتاوى (170/17)

(72) انظر: الواضح في أصول الفقه (260/4).

(73) شرح صحيح البخاري (246/10).

وجمهور المسلمين على أن التماثل أو التفاضل لا يعقل إلا مع التعدد، وتعدد أسماء الله وصفاته هو الصحيح شرعاً وعقلاً.

ولا يلزم من كون الشيء أعظم أو أفضل أو أحسن النقص في المفضل، فالقرآن فيه حسن وأحسن كما قال تعالى {الله نزل أحسن الحديث} فدل على أن منه ما هو حسن ومنه ما هو أحسن، ليس كله أحسن، ولم يدل هذا على النقص.

وقال تعالى {وتمت كلمت ربك الحسنى} فكلمات الله منها ما هي حسنة ومنها ما هي حسنى، والكل حسن، لا نقص فيه.

كما أنه لا يلزم من كونه كله كلام الله منع التفاضل، ف«المخلوق يتكلم بكلام هو كله كلامه لكن كلامه الذي يذكر به ربه أعظم من كلامه الذي يذكر به بعض المخلوقات، والجميع كلامه، فاشترك الكلامين بالنسبة إلى المتكلم لا يمنع تفاضلهما بالنسبة إلى المتكلم فيه، سواء كانت النسبتان أو إحداهما توجب التفضيل أو لا توجبه.

فكلام الأنبياء ثم العلماء والخطباء والشعراء بعضه أفضل من بعض وإن كان المتكلم واحداً، وكذلك كلام الملائكة والجن، وسواء أريد بالكلام المعاني فقط أو الألفاظ فقط أو كلاهما أو كل منهما، فلا ريب في تفاضل الألفاظ والمعاني من المتكلم الواحد، فدل ذلك على أن مجرد اتفاق الكلامين في أن المتكلم بهما واحد لا يوجب تماثلهما من سائر الجهات.

فتفاضل الكلام من جهة المتكلم فيه سواء كان خبيراً أو إنشاءً أمر معلوم بالفطرة والشرعة، فليس الخبر المتضمن للحمد لله والثناء عليه بأسمائه الحسنى، كالخبر المتضمن لذكر أبي لهب وفرعون وإبليس وإن كان هذا كلاماً عظيماً معظماً تكلم الله به...»⁽⁷⁴⁾

-ومن غلطهم في الدليل العقلي أنهم قالوا أن في إثبات التفاضل تقسيم، والقرآن واحد، فجعلوا معناه واحداً، وقالوا «هو الأمر بكل ما أمر به، والنهي عن كل ما نهى عنه، والإخبار بكل ما أخبر به، وأن الأمر والنهي والخبر ليست أنواعاً للكلام، وأقساماً له، فإن الواحد بالعين لا يقبل التنويع والتقسيم؛ بخلاف الواحد بالنوع، فإنه يقبل التنويع والتقسيم، وإنما هي صفات لذلك الواحد بالعين، وهي صفات إضافية له، فإذا تعلق بما يطلب من أفعال العباد كان أمراً، وإذا تعلق بما ينهى عنه كان نهياً، وإذا تعلق بما يخبر عنه كان خبراً.

وجمهور العقلاء يقولون: فساد هذا معلوم بالاضطرار، فإننا نعلم أن معاني {قل هو الله أحد} ليست هي معاني {تبت يدا أبي لهب} ولا معاني آية الدين معاني آية الكرسي، ولا معاني الخبر عن صفات الله هي معاني الخبر عن مخلوقات الله...

فحقيقة الأمر-على قول هؤلاء-أنه ليس لله كلام لا معان ولا حروف إلا بمعنى واحد لا حقيقة له موجودة ولا معلومة»⁽⁷⁵⁾

المبحث الثاني/ التجني على المخالف وامتحانه

من آثار انحراف المآخذ الامتحان والتجني على المخالف، ومن ذلك امتحان الجهمية للناس بقولهم لفظي بالقرآن مخلوق، فأوقعوا الناس في محنة عظيمة، حتى قال بعض العلماء: لم يختلف أهل السنة والحديث إلا في مسألة اللفظ⁽⁷⁶⁾ وكان بسبب اختلاف المآخذ.

وأخذ ذلك عنهم من أراد امتحان أئمة السنة والتشنيع عليهم، كما فعل الكرابيسي مع الإمام أحمد فقال «لأقولن

(74) مجموع الفتاوى (58/17).

(75) مجموع الفتاوى (72/17).

(76) درء تعارض العقل والنقل (263/1)

مقالة حتى يقول أحمد بن حنبل بخلافها فيكفر، فقال: لفظي بالقرآن مخلوق، قال المروزي فقلت لأبي عبد الله: أن الكرابيسي قال لفظي بالقرآن مخلوق، وأنه قال إن القرآن كلام الله غير مخلوق من كل الجهات إلا أن لفظي بالقرآن مخلوق، ومن لم يقل إن لفظي بالقرآن مخلوق فهو كافر، فقال أبو عبد الله: بل هو الكافر، قاتله الله، وأي شيء قالت الجهمية إلا هذا؟! قالوا: كلام الله، ثم قالوا: مخلوق، وما ينفعه وقد نقض كلامه الأخير كلامه الأول حين قال لفظي بالقرآن مخلوق؟ ثم قال أحمد: ما كان الله ليده وهو يقصد إلى التابعين، مثل سليمان الأعمش وغيره، يتكلم فيهم، مات بشر المريسي وخلفه حسين الكرابيسي، ثم قال: أيش خبر أبي ثور؟ أو افقه على هذا؟ قلت: قد هجره، قال: أحسن، لن يفلح أصحاب الكلام»⁽⁷⁷⁾

ووقع في هذه المسألة محنة للإمام البخاري-رحمه الله- لعدم فهم المخالفين له لمنهج أهل السنة في تقرير المأخذ، مع نوع هوى وتعصب وظن وتحامل على البخاري-رحمه الله- حيث نسب إليه بأنه يقول بقول المبتدعة، فهجر وأوذي، مع أنه من أعلم الناس بقول أحمد، ومعرفة منزعه.

وإلا فالبخاري كان من أعلم الناس بمأخذ أحمد، ويميز بين الثابت عنه وغير الثابت، لكنه فصل وبين الفرق بين ما قام بالعبد، وما قام بالرب⁽⁷⁸⁾ فإنه ابتلي باللفظية المثبتة، وأما أحمد فابتلي باللفظية النافية⁽⁷⁹⁾ وسبب تفصيل البخاري، لأنه ابتلي بطائفة لم يفهموا قول الإمام أحمد رحمه الله، لدقة منزعه، فقالوا: ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة، وأدخلوا صوت العبد أو فعله في ذلك، أو وقفوا فيه، وظنوا أن هذا قول الإمام أحمد، فبين لهم مراد الإمام أحمد، وأزال الشبهة التي عرضت لهم، حتى يتبين لهم مأخذ السلف في المسألة. قال ابن القيم«فالبخاري أعلم بهذه المسألة، وأولى بالصواب فيها من جميع من خالفه... فإنه ميز وفصل وأشبع الكلام في ذلك، وفرق بين ما قام بالرب وبين ما قام بالعبد، وأوقع المخلوق على تلفظ العباد وأصواتهم وحركاتهم وأكسابهم، ونفى اسم الخلق عن الملفوظ وهو القرآن الذي سمعه جبرائيل من الله تعالى، وسمعه محمد من جبرائيل، وقد شفى في هذه المسألة في كتاب(خلق أفعال العباد) وأتى فيها من الفرقان والبيان بما يزيل الشبهة، ويوضح الحق، ويبين محله من الإمامة والدين، ورد على الطائفتين أحسن الرد»⁽⁸⁰⁾

والثابت عن للبخاري-رحمه الله- أنه لم يقل إن لفظي بالقرآن مخلوق، بل كذب من نقل عنه ذلك. قال نصر بن محمد: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: من زعم أنني قلت لفظي بالقرآن مخلوق، فهو كذاب، فإنني لم أقله⁽⁸¹⁾

وقال أبو عمرو الخفاف: أتيت البخاري فناظرته في الأحاديث حتى طابت نفسي، فقلت: يا أبا عبد الله ها هنا أحد يحكي عنك أنك قلت هذه المقالة، فقال: يا أبا عمرو أحفظ ما أقول لك: من زعم من أهل نيسابور وقومس والري وهمذان وحلوان وبغداد والكوفة والبصرة ومكة والمدينة أنني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب، فإنني لم أقله، إلا أنني قلت أفعال العباد مخلوقة⁽⁸²⁾

وقال ابن تيمية«وقد ثبت عنه بالإسناد المرضي أنه قال: من قال عني أنني قلت لفظي بالقرآن مخلوق فقد كذب، وتراجمه في آخر صحيحه تبين ذلك»⁽⁸³⁾

(77) سير أعلام النبلاء (289/11).

(78) انظر مختصر الصواعق المرسله (ص489).

(79) اللفظية المثبتة طائفة أطلقوا القول بأن اللفظ بالقرآن غير مخلوق، وسموا باللفظية، لأنهم خاضوا في بدعة اللفظ، وهؤلاء بعضهم من أهل السنة، وبعضهم من غير أهل السنة، وأما اللفظية النفاة فهم الذين يقولون ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، ولقبوا بذلك، لأنهم قصدوا نفي كون القرآن كلام الله، فتستروا بهذه العبارة، وإذا أطلق لفظ اللفظية فالمراد بهم النفاة.

(80) مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعتلة (ص513).

(81) طبقات الحنابلة (277/1) سير أعلام النبلاء (457/12).

(82) وبين اللفظيين بون شاسع، انظر: اعتقاد أئمة الحديث (ص57) تاريخ بغداد (32/2) سير أعلام النبلاء (458-457/12) مقدمة فتح الباري (492).

(83) مجموع الفتاوى (572/12).

الخاتمة

- في خاتمة هذا البحث أحمد الله جل وعلا على توفيقه وإعانتته، وأسأل الله جل وعلا أن ينفع بهذا البحث. ويمكن إجمال النتائج من هذا البحث في الآتي:
1. أهمية معرفة مأخذ المسائل، فإنها مما يعين على فهم حقائق الأقوال.
 2. أن معرفة المآخذ مما يعين على ضبط المسائل، ومعرفة مواطن الاتفاق والاختلاف.
 3. أهمية الانتباه إلى المسائل المتفق في الحكم المختلفة في المآخذ.
 4. أن القول بتفاضل القرآن يوافق المنقول والمعقول، والخلاف فيه لم يظهر إلا بعد ظهور بدعة الجهمية.
 5. أن مسألة اللفظ ليس فيها خلاف حقيقي بين أهل السنة.
 6. أن الغلط في المآخذ من أسباب تحريف النصوص وتأويلها وردّها.
 7. شدة خطر التلبيس في المآخذ، فإنه مما يسبب الفتن والمحن والإحن.

المصادر والمراجع

1. الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرقة المذمومة، لابن بطة، دار الراجعية.
2. الاتقان في علوم القرآن، للسيوطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394 هـ.
3. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان للامير ابن بلبان الفارسي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1408 هـ.
4. أحكام القرآن للجصاص، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1415 هـ.
5. الإحكام في أصول الأحكام، للأمدى، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1402 هـ.
6. الأسماء والصفات، للبيهقي، مكتب السوادي، الطبعة الأولى، 1413 هـ.
7. اعتقاد أئمة الحديث، لأبي بكر الإسماعيلي، دار العاصمة، الطبعة الأولى، 1412 هـ.
8. إعلام الموقعين، لابن القيم الجوزية، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1423 هـ.
9. الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، 2002 م.
10. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيمية، دار عالم الكتاب، الطبعة السابعة، 1419 هـ.
11. إكمال المعلم بفوائد مسلم، للفاضي عياض، دار الوفاء، الطبعة الأولى، 1419 هـ.
12. بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية، دار الكتاب العربي (بيروت).
13. البرهان في علوم القرآن، للزركشي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، 1376 هـ.
14. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لابن تيمية، مجمع الملك فهد، الطبعة الأولى، 1426 هـ.
15. تاج العروس، للزبيدي، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، 1422 هـ.
16. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1422 هـ.
17. تحصين المآخذ، للغزالي، مكتبة الإمام الذهبي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1439 هـ.
18. تفسير سورة الفاتحة، لابن رجب، دار المحدث، الطبعة الأولى، 1427 هـ.
19. تنبيه الرجل على تمويه الجدل الباطل، لابن تيمية (الرياض) دار ابن حزم (بيروت) الطبعة الثالثة، 1440 هـ.
20. جامع البيان، للطبري، دار هجر للطباعة، الطبعة الأولى، 1422 هـ.
21. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبي، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، 1384 هـ.
22. جمهرة اللغة، لأبي بكر الأزدي، دار العلم للملايين (لبنان) الطبعة الأولى، 1987 م.
23. جواهر القرآن، للغزالي، دار إحياء العلوم، الطبعة الثانية، 1406 هـ.
24. الحجة في بيان المحجة، للأصفهاني، دار الراجعية، الطبعة الثانية، 1419 هـ.
25. درء تعار العقل والنقل، لابن تيمية، جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الثانية، 1411 هـ.
26. الدرر الكامنة، لابن حجر العسقلاني، دار المعارف العثمانية، الطبعة الثانية، 1392 هـ.
27. الرد على الجهمية والزنادقة، للإمام أحمد بن حنبل، الناشر دار الثبات، الطبعة الأولى.
28. السنة، لأبي بكر الخلال، دار الراجعية، الطبعة الأولى، 1410 هـ.
29. سنن الترمذي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي والحلي، الطبعة الثانية، 1395 هـ.
30. سير علام النبلاء، للذهبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1405 هـ.
31. شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، دار ابن كثير، الطبعة الأولى، 1406 هـ.
32. شرح اعتقاد أصول أهل السنة والجماعة، للالكائي، دار طيبة، الطبعة الثامنة، 1423 هـ.
33. شرح صحيح البخاري لابن بطلان، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، 1423 هـ.

34. الشريعة، للأجري، دار الوطن، الطبع الثانية، 1420 هـ.
 35. صريح السنة، للطبري، دار الخفاء للكتاب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1405 هـ.
 36. طبقات الحنابلة، لأبي يعلى، مطبعة السنة المحمدية، 1371 هـ.
 37. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة.
 38. فضل علم السلف على علم الخلف، لابن رجب الحنبلي، الناشر الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى، 1425 هـ.
 39. الفوائد، لابن القيم الجوزية، الناشر دار عطاءات العلم (الرياض) دار ابن حزم (بيروت) الطبعة الرابعة، 1440 هـ.
 40. القاموس المحيط، للفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، 1428 هـ.
 41. مجموع الفتاوى لابن تيمية، الناشر مجمع الملك فهد، عام 1425 هـ.
 42. مختصر الصواعق، لابن الموصلي، دار الحديث، الطبعة الأولى، 1422 هـ.
 43. المسائل والأجوبة، لابن تيمية، الناشر الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى، 1424 هـ.
 44. مسند الإمام أحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1421 هـ.
 45. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.
 46. المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، دار القلم، الطبعة الأولى، 1412 هـ.
 47. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس القرطبي، دار ابن كثير، الطبعة الأولى، 1417 هـ.
 48. المنثور في القواعد الفقهية، للزركشي، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية، 1405 هـ.
 49. المنهاج شرح صحيح مسلم، للنوي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، 1392 هـ.
 50. الموافقات للشاطبي، دار ابن عفا، الطبعة الأولى، 1417 هـ.
 51. الواضح في أصول الفقه، لأبي الوفاء البغدادي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1420 هـ.
- الوافي بالوفيات، للصفدي، دار إحياء التراث